Distr.: General
21 August 2017
Arabic
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

**الدورة السابعة**

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

**المنع**

## حالة تطبيق قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"

### ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

## أولاً- مقدِّمة

١- رحب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته السادسة، المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بالتقدُّم الذي أحرزته الدول الأطراف والأمانة في تنفيذ القرار ٤/٥، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، والقرارين السالفين بشأن الموضوع المحوري ذاته، وهما القرار ٣/٤ والقرار ٢/٣. واستمراراً للعمل بروح هذه القرارات، اعتمد المؤتمر القرار ٦/٦، المعنون أيضاً "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". كما طلب المؤتمر من الأمانة تقديم تقرير عن تنفيذ القرار ٦/٦ إلى المؤتمر في دورته السابعة وإلى اجتماعات هيئاته الفرعية المعنية المعقودة بين الدورات.

٢- وتهدف هذه الورقة إلى توفير أساس لنقاش يجريه المؤتمر حول رسم خريطة طريق صوب العمل الفعال لمنع الفساد. وتتضمن الورقة معلومات عن المبادرات التي اتخذتها الدول الأطراف على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني بدعم من الأمانة في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الدول الأطراف مدعوَّة، من أجل استكمال هذه الورقة، إلى إطلاع الأمانة على أيِّ معلومات إضافية عن أنشطتها المتعلقة بتنفيذ القرار ٦/٦، وبخاصة أثناء المناقشة المتعلقة بالمنع التي سوف تجري في دورة المؤتمر السابعة.

* CAC/COSP/2017/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

## ثانياً- آخر المستجدَّات عن حالة تنفيذ القرار ٦/٦

### ألف- الفريق العامل المعني بمنع الفساد

٣- أهاب المؤتمر في قراره ٦/٦ بالدول الأطراف أن تواصل وتعزز التطبيق الفعال للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف. وشجع المؤتمر الدول الأطراف على مواصلة إطلاع الأمانة على المعلومات الجديدة والمُحدّثة بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، لتقوم الأمانة بجمعها وتنظيمها وتعميمها في سياق أداء مهامها بوصفها مرصداً. وطلب المؤتمر إلى الأمانة، رهناً بتوفر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصداً، وذلك بالقيام بأمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي الخاص بالفريق العامل المعني بمنع الفساد بإدراج المعلومات ذات الصلة.

٤- وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) جمع المعلومات وإتاحتها على الموقع الإلكتروني المواضيعي الخاص بالفريق العامل، مع تنظيمها بحسب مواد الاتفاقية والموضوع.[(١)] وقد قدَّمت ٣٩ دولة معلومات عن المواضيع ذات الصلة من أجل الاجتماع السابع للفريق العامل في عام ٢٠١٦، كما قدَّمت ٥٢ دولة من الدول الأطراف ورقات من أجل الاجتماع الثامن للفريق العامل في عام ٢٠١٧. وخضعت الورقات المستلمة قبل الموعد النهائي للتحليل والتبويب في الوثائق CAC/COSP/WG.4/2016/2 وCAC/COSP/WG.4/2016/3 وCAC/COSP/WG.4/2017/2 وCAC/COSP/WG.4/2017/3. وأتيحت هذه الوثائق، وجميع الورقات، والعروض المقدَّمة أثناء الاجتماعات، والتقارير ذات الصلة، والروابط التي تقود إلى مواد مرجعية أخرى، على الموقع الإلكتروني سابق الذكر، بإذن من الدول المعنية.

### باء- القطاع العام

#### استقلالية أجهزة مكافحة الفساد وفعاليتها

٥- على الصعيد العالمي، واصل المكتب تعاونه الوثيق مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، بسبل من بينها المشاركة في مؤتمرها واجتماعها السنوي التاسع، المنعقد في الصين في أيار/مايو ٢٠١٦. وقد دعت الوثيقة الختامية للمؤتمر، وهي "إعلان تيانجين"، الدول الأطراف إلى جملة أمور من بينها الاسترشاد بالاتفاقية عند تأسيس أجهزة مكافحة الفساد أو إصلاحها.

٦- وعلى الصعيد الإقليمي، قدَّم المكتب في أفريقيا دعماً للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) في إنشاء لجنة مكافحة الفساد التابعة لها. وعُقد اجتماعان في بوتسوانا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بحضور ١٥ عضواً من أعضاء سادك لمناقشة التكامل بين الاتفاقية وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد. وعمل المكتب أيضاً مع المركز الأفريقي لمكافحة الفساد التابع للكومنولث على تصميم وإنشاء مكتبة لإجراءات العمل القياسية التي تتبعها سلطات مكافحة الفساد في البلدان الأفريقية الأعضاء في الكومنولث. وإلى جانب ذلك، دعم المكتب الاجتماع التأسيسي لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد

(١) انظر الموقع www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/thematic-compilation-prevention.html.

في وسط أفريقيا المنعقد في غابون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، شارك المكتب في الاجتماع العام السنوي لرابطة أجهزة مكافحة الفساد في شرق أفريقيا وعقد سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع الرابطة. ودعم المكتب أيضاً تنظيم اجتماع الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا المنعقد في بنن في تموز/يوليه ٢٠١٦ وشارك في اجتماع الجمعية العامة الثاني لرابطة أجهزة مكافحة الفساد في أفريقيا المنعقد في الكونغو في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٧- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، شارك المكتب في الاجتماع المتخصص الثالث للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى في جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن منع الفساد ومكافحته المنعقد في بنما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأسهم في صياغة إعلان بنما الصادر عن ذلك الاجتماع والذي التزمت فيه الدول بتدعيم الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين، فضلاً عن زيادة التعاون الإقليمي. وشارك المكتب في الاجتماع الثاني لرابطة مفوضيات النزاهة وهيئات مكافحة الفساد في بلدان الكاريبي الأعضاء في الكومنولث المنعقد في ترينيداد وتوباغو في آذار/مارس ٢٠١٦ لمناقشة تحديات تدعيم النزاهة وإمكانية صوغ حلول مصممة خصيصا للجزر الصغيرة في البحر الكاريبي.

٨- وفي آسيا، عقد المكتب دورة تدريبية ضمن حلقة دراسية حول الابتكارات في مجال منع الفساد نظمتها المفوضية الوطنية التايلاندية لمكافحة الفساد، وقدَّم أمثلة لتنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، ولا سيما المواد ٧ و٨ و١٠ و١٣، إلى المشاركين المنتمين إلى أجهزة مكافحة الفساد في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وأسهم المكتب في الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي اجتمع في فييت نام في شباط/فبراير ٢٠١٧ لمناقشة تطبيق خطته الاستراتيجية المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، بما في ذلك تعزيز أجهزة مكافحة الفساد.

٩- وعلى الصعيد الوطني، قدَّم المكتب مشورة فنية متخصصة بشأن الإطار المفاهيمي لأجهزة مكافحة الفساد ودورها وصلاحياتها وبشأن صياغة القوانين اللازمة لتأسيس أجهزة متخصصة لمكافحة الفساد في إثيوبيا وأفغانستان وبوركينا فاسو وتيمور الشرقية وجزر سليمان وغواتيمالا والنيجر. وقد أُقر عدد من القوانين عقب المشورة التي قدَّمها المكتب.

١٠- ودعم المكتب أجهزة مكافحة الفساد أيضاً في وضع استراتيجيات لتنمية الكفاءات في إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وكوسوفو[٢] والمغرب وموزامبيق وميانمار ونيجيريا. وقدَّم المكتب كذلك مساعدة إلى الصومال في وضع قانون يُنشئ هيئة لمكافحة الفساد وقدَّم مشورة حول صياغة استراتيجية لمكافحة الفساد.

١١- وفي العديد من البلدان، لم تقتصر جهود المكتب على دعم المهام الوقائية لأجهزة مكافحة الفساد بل وفر أيضاً بناء القدرات في مجال التحقيق في جرائم الفساد وملاحقتها قضائيًّا. ونظراً

(٢) جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذه الوثيقة ينبغي أن تُفهم بما يمتثل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لأنَّ هذه المساعدة لا تقع ضمن النطاق الرئيسي للقرار ٦/٦، فلم تدرج في هذا التقرير بل في المذكرة التي أعدتها الأمانة بشأن المساعدة التقنية المقدَّمة لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/2017/3).

**تعيين السلطات المختصة**

١٢- تلقى الأمين العام إخطارات من ١٠٦ دول من الدول الأطراف تُعيِّن فيها السلطات المختصة التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على صوغ وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد، وفقاً لمقتضيات الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية. وثمة قائمة مُحدّثة في هذا الصدد متاحة للسلطات والهيئات الحكومية المختصة في دليل إلكتروني (www.unodc.org/compauth_uncac/en/index.html).

**تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون**

استراتيجيات مكافحة الفساد

١٣- كان من التدابير الرئيسية التي تستخدمها الدول لتنسيق الإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد. وبغية مساعدة السلطات المعنية بمكافحة الفساد، التي كثيراً ما تضطلع بقيادة هذه المهمة المعقدة، ومساعدة سائر الأطراف المعنية، أعد المكتب منشوراً عنوانه الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد: دليل عملي بشأن صياغتها وتنفيذها،[٣] نُشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ومتاح باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

١٤- ودعم المكتب منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ أكثر من ٢٠ دولة من الدول الأطراف في وضع استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد أو تنقيحها أو رصد تنفيذها، بما في ذلك من خلال جهود بناء القدرات وتقديم التعليقات والمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة. وقد قدَّم المكتب الدعم لدول من بينها أفغانستان وأوكرانيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وبنما وتونس وجزر سليمان وجزر كوك وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسلفادور وسوازيلند وفانواتو وفييت نام وقطر وكيريباس وكينيا ومصر والمكسيك وناميبيا والنيجر ونيجيريا وهنغاريا.

١٥- فعلى سبيل المثال، قدَّم مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، وهو مشروع مشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعماً لكل من فانواتو وكيريباس في إنشاء لجان وطنية لمكافحة الفساد تتولى تنسيق عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وأنشطة الإصلاح الأوسع نطاقاً في مجال مكافحة الفساد. وعقد المشروع المذكور حلقات عمل حول استراتيجيات مكافحة الفساد في جزر سليمان وفانواتو، ودعم جزر سليمان في صياغة قانون لمكافحة الفساد. وعقب إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في جزر سليمان، تم إعداد مشروع وطني لمكافحة الفساد من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية.

(٣) جميع منشورات المكتب الخاصة بمكافحة الفساد والمذكورة في هذا التقرير متاحة على الرابط www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html.

١٦- وفي مصر، ركزت المساعدة على رصد استراتيجية مكافحة الفساد في البلد وتقييمها. وفي قطر، أطلق المكتب مشروعاً بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لوضع استراتيجية وطنية بشأن النزاهة والشفافية والمساءلة ولدعم إنشاء آلية لرصد تنفيذ هذه الاستراتيجية وتقييمه. وفي إطار مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوسع نطاقاً، قدَّم المكتب مساعدة تقنية لهيئة مكافحة الفساد في كوسوفو لإجراء تحليل للثغرات في تنفيذ الاتفاقية ولتنظيم حلقة عمل حول وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بناءً على نتائج تحليل الثغرات وعلى التوصيات المناظرة. وفي المكسيك، قدَّم المكتب المساعدة في تصميم نظام وطني جديد لمكافحة الفساد، في شكل أداة رقمية، بما في ذلك إنشاء آلية استعراض وطنية تدعم تنفيذ الاتفاقية على مستوى الولايات وإنشاء ٣٢ نظاماً محلياً لمكافحة الفساد.

الشفافية

١٧- في أمريكا اللاتينية والكاريبي، دعم المكتب الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالشفافية التي نظمتها بنما وشبكة أمريكا اللاتينية لتعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات وعقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذلك بتقديم عرض إيضاحي عن الممارسات الجيدة في مجال الحكومة المفتوحة والوصول إلى المعلومات.

١٨- وقدَّم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ مساعدة إلى جزر سليمان في صياغة قانونها وسياستها المتعلقين بالحق في الحصول على المعلومات، وإلى فيجي وبالاو لمراجعة قوانينهما وإجراءاتهما الخاصة بتيسير الوصول إلى المعلومات، وإلى فانواتو في مجال التوعية بقانونها وسياستها المتعلقين بالحق في الحصول على المعلومات اللذين سبق صياغتهما بدعم من المشروع. كما شرع المكتب في آب/أغسطس ٢٠١٧ في تقديم الدعم لعملية صياغة قانون يتعلق بتيسير الحصول على المعلومات في غامبيا.

النزاهة

١٩- نظم المكتب في آب/أغسطس ٢٠١٥، بالاشتراك مع المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس، دورة تدريبية متقدِّمة للموظفين المعنيين بالنزاهة انبثقت منها إسهامات في مجموعة أدوات لإدارة النزاهة مخصصة للموظفين المعنيين بالنزاهة في الوزارات الوطنية. ودعم المكتب مراجعة هذه الأدوات، التي أُطلقت بعد ذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٢٠- وفي كمبوديا، سهل المكتب إجراء مشاورات بين الجهات المعنية الوطنية من أجل وضع مدونة أخلاقيات للإدارة العمومية. وفي فيجي، قدَّم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ الدعم لوضع مدونات قواعد سلوك لعدد من الهيئات العامة.

٢١- وقدَّم المكتب عرضاً إيضاحياً في دورة تدريبية للموظفين المعنيين بمكافحة الفساد في أكاديمية مكافحة الفساد النيجيرية حول تقييمات مخاطر الفساد التي يعدها نظام الحوكمة الإلكترونية في نيجيريا. وعلاوة على ذلك، قدَّم المكتب، بالتنسيق مع المكتب القطري في نيجيريا،

عدداً من العروض الإيضاحية حول التدابير الوقائية وخطط العمل لمكافحة الفساد، لصالح فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الفساد في نيجيريا.

المساءلة وسيادة القانون

٢٢- شارك المكتب في المؤتمر الدولي الثاني والعشرين للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لمناقشة أهمية الاتفاقية لأعمال تلك المؤسسات. وبدأ المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، بالتشارك مع رابطة المحيط الهادئ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، برنامجاً تجريبياً للتبادل لمكاتب مراجعة الحسابات في كيريباس وفيجي.

الإبلاغ عن الفساد

٢٣- قدَّم المكتب أيضاً مساعدة تقنية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل وضع تدابير لتيسير الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين والشهود. وركزت المساعدة على تمكين الدول الأطراف من الاستجابة للتوصيات الواردة واحتياجات المساعدة التقنية المحددة من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وترد الأنشطة ذات الصلة في التقرير الخاص بالمساعدة التقنية (CAC/COSP/2017/3).

إقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح

٢٤- قدَّم المكتب المساعدة لدولة فلسطين ومصر لتحديث وترقية نظمها القائمة المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات. وتضمنت حلقة العمل المعنية ببناء القدرات التي عُقدت في دولة فلسطين، على سبيل المثال، تقديم أمثلة من بلدان أخرى في المنطقة وخارجها، إضافة إلى عقد جلسات حول التطبيقات الإلكترونية وإجراءات التحقق وتيسير وصول الجمهور إلى البيانات. وفي عام ٢٠١٦، نظم المكتب سلسلة حلقات عمل مصغرة لصالح فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات والمعنية بصياغة التشريعات في بنما من أجل تعزيز قدرات الموظفين على تعديل قانون إقرارات الموجودات. وبالمثل، نظم المكتب حلقات عمل حول الممارسات المقارنة في مجال إدارة نظم إقرارات الموجودات واكتشاف الإثراء غير المشروع وتقييم القوانين المحلية ذات الصلة لصالح سلطات من السلفادور في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ولصالح سلطات من غواتيمالا في آذار/مارس ٢٠١٦. كما قدَّم المكتب عروضاً إيضاحية عن إقرارات الموجودات ورصد أساليب الحياة في فانواتو وجزر سليمان. وشارك المكتب كذلك في حلقة نقاش حول رصد أساليب حياة الموظفين العموميين عُقدت في أوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتزويد هذا البلد بمعلومات حول الممارسات الفضلى الدولية.

٢٥- وأخيراً، عزز المكتب تعاونه مع المنظمات الأخرى العاملة في مجال إقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح. وفي عام ٢٠١٦، شارك المكتب في مؤتمر نظمته المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد في جنوب شرق أوروبا حول إمكانية إبرام اتفاق تعاون دولي إقليمي حول تبادل المعلومات

من أجل التحقق من صحة إقرارات الموجودات، وشارك المكتب أيضاً في اجتماع حول الدروس المستفادة من بلدان جنوب شرق أوروبا في مجال مكافحة الفساد نظمته منظمة التعاون والأمن في أوروبا وتناول مسألة إقرارات الموجودات. وشارك المكتب في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في مؤتمر بعنوان "تقييم تنفيذ وفاعلية نظم إفصاح الموظفين العموميين عن مصالحهم وموجوداتهم" عقدته في جورجيا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحلقة عمل حول تضارب المصالح وإقرارات الموجودات نظمها البنك الدولي وسلطة مكافحة الفساد الوطنية الكمبودية.

البرلمانيون

٢٦- واصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، عن طريق المشاركة في المؤتمر السادس للمنظمة وفي حدث خاص عُقد على هامش الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف، المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، نُظمت خلال الفترة المبلغ عنها حلقات عمل لأعضاء البرلمانات بالتشارك بين المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد عقدت في بالاو وتوفالو وتونغا وجزر كوك وساموا وفيجي وكيريباس وناورو ونيوي. ودعمت حلقات العمل في القيام بدورهم الرقابي وساعدت على تأسيس لجان لمكافحة الفساد وعززت لجان الحسابات العامة وزادت من فهم أعضاء البرلمانات للاتفاقية. وإلى جانب ذلك، صيغت ونوقشت مدونات قواعد سلوك متخصصة للبرلمانيين والقادة بوسائل منها التشاور مع منظمات المجتمع المدني الشعبية. ودعم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ أيضاً تأسيس فروع للمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد في كل من تونغا وساموا وفيجي. وقدَّم المكتب الدعم للمفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس لإعداد مدونة قواعد سلوك متخصصة للبرلمانيين.

**الاشتراء العمومي**

٢٧- أعد المكتب دليلاً مرجعياً مصمَّماً خصيصاً بعنوان "الاشتراء والفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية: التحديات والممارسات الناشئة"، ونظم مؤتمراً للدول الجزرية الصغيرة حول منع الفساد في الاشتراء العمومي عُقد في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠١٦. وعقد المكتب بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل إقليمية في تايلند في تموز/ يوليه ٢٠١٧ حول تقييم مخاطر الفساد في مجال الاشتراء العمومي حضرها ممثلون لأجهزة الاشتراء ومكافحة الفساد في جنوب آسيا وجنوب شرقها.

٢٨- وقدَّم المكتب عرضاً إيضاحياً عن متطلبات الاتفاقية بشأن منع الفساد في مجال الاشتراء العمومي في مؤتمر رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي لنزاهة الأعمال الذي نظمته شبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات، التابعة للرابطة، في سنغافورة في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، قدَّم المكتب أيضاً مساعدة في مجال منع الفساد إلى مختبر مراجعة الأشغال العامة في مدينة مكسيكو، المسؤول عن المراجعة الآنية للأشغال العامة الجاري تشييدها.

## جيم- قطاع العدالة الجنائية

### نزاهة القضاء والنيابة العامة

٢٩- أطلق المكتب في آذار/مارس ٢٠١٦، بدعم من دولة قطر، برنامجه العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. ويهدف أحد عناصر هذا البرنامج إلى تعزيز نزاهة القضاء على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري عن طريق تيسير إنشاء شبكة عالمية لنزاهة القضاء وإعداد الأدوات والمواد المناسبة وتعميمها ومساعدة السلطات القضائية على تصميم وتطبيق تدابير ترمي إلى تعزيز نزاهة القضاء ومنع الفساد في النظام القضائي.

٣٠- ومنذ بداية البرنامج، شارك ١٢٠ قاضياً من ٤٧ ولاية قضائية في سلسلة من الفعاليات المختلفة لبناء القدرات شملت مؤتمرات وحلقات عمل ودورات تدريبية. وعلاوة على ذلك، استفاد أكثر من ١ ٠٠٠ قاضٍ من أكثر من ٧٠ بلداً من مساهمات البرنامج في فعاليات الرابطات والمنتديات القضائية الدولية والإقليمية.

٣١- وفيما يتعلق بالشبكة العالمية لنزاهة القضاء المقترح إنشاؤها، عقد المكتب سلسلة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية بمشاركة كبار القضاة في أفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا وجنوب شرقها، والمحيط الهادئ. وقدَّم القضاة المشاركون إرشادات للمكتب بشأن تصميم الشبكة ومهامها وسماتها الرئيسية. كما أقام المكتب شراكات مع الرابطات والمنتديات القضائية الدولية والإقليمية بغية الحصول على إسهاماتها وعلى الدعم من أعضائها لتكوين الشبكة. وأجرى المكتب دراسة استقصائية شملت قضاة وأصحاب مصلحة معنيين آخرين من جميع أنحاء العالم لزيادة وعيهم بالشبكة المقترح إنشاؤها ولجمع المعلومات عن احتياجاتهم وتوقعاتهم بخصوص الشبكة.

٣٢- وقام المكتب، بدعم من البرنامج العالمي، بترجمة الأدوات الحالية إلى لغات إضافية، مثل المنشور المعنون تعليق على مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، والمنشور المعنون دليل مرجعي بشأن تدعيم نزاهة القضاء وقدرته، والمنشور المعنون دليل تنفيذي وإطار تقييمي للمادة ١١. وبدأ المكتب، في الوقت ذاته، العمل على إعداد مجموعة مواد للتدريب على الأخلاقيات القضائية، من بينها أداة للتعلم الإلكتروني.

٣٣- وقدَّم المكتب مساعدة تقنية بشأن نزاهة القضاء إلى السلطات القضائية في إثيوبيا وتونس والسلفادور وفييت نام وكوسوفو ومصر وميانمار وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) ونيجيريا. وفي كل من فييت نام ومصر وميانمار وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، قدَّم المكتب المساعدة في مراجعة وتعديل مدونات قواعد السلوك الخاصة بالمسؤولين القضائيين وموظفي المحاكم والمدعين العامين. وفي كوسوفو، نفذ المكتب مشروعاً لنزاهة القضاء أُكمل في نيسان/أبريل ٢٠١٦ واشتمل على إجراء تقييم تشخيصي للنزاهة في الجهاز القضائي، وتنفيذ مجموعة من ١٤ فعالية تدريبية لصالح مختلف الجهات المعنية داخل الجهاز القضائي. وفي ميانمار، دعم المكتب إجراء تقييم للآليات الحالية لنزاهة القضاء، وكذلك صياغة توصيات بشأن مراجعة مدونة قواعد سلوك القضاء وتأسيس مفوضية قضائية. وفي تونس، دعم المكتب، من خلال برامج لتدريب المدربين،

إعداد دليل بشأن نزاهة القضاء لصالح معهد تدريب القضاة التونسي، ونظم تدريباً للقضاة والقضاة المتدربين يستند إلى ذلك الدليل. وأُطلق في السلفادور مشروع يتعلق أحد عناصره بنزاهة القضاء والنيابة العامة.

٣٤- وضماناً للتكامل والتعاون فيما بين الوكالات، واصل المكتب شراكته مع رابطة المحامين الدولية بالمشاركة في اجتماع فريق خبراء حول نزاهة القضاء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وندوة حول نزاهة القضاء، خلال المؤتمر السنوي للرابطة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. وشارك المكتب أيضاً في منتدى جنيف السنوي السادس للقضاة والمحامين حول المساءلة القضائية الذي نظمته لجنة الحقوقيين الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقدَّم المكتب كذلك مساهمة في دليل الممارسين بشأن المساءلة القضائية الصادر عن لجنة الحقوقيين الدولية الذي نُشر في عام ٢٠١٦.

**الشرطة وإنفاذ القانون**

٣٥- في غرب أفريقيا، استضاف المكتب وشرطة النيجر الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ اجتماعاً إقليمياً لبلدان الساحل بشأن مكافحة الفساد، بما في ذلك الفساد داخل أجهزة الشرطة. وتعهد المشاركون بوضع استراتيجيات وطنية للشرطة لمكافحة الفساد، بدعم إضافي من المكتب. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نظم المكتب بالاشتراك مع وزارة الخارجية التايلندية المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتعزيز التعاون بشأن إدارة الحدود في منطقة آسيان. وقدَّم المكتب كذلك عروضاً إيضاحية عن دور الاتفاقية وجهود مكافحة الفساد في دعم خطة آسيان للتكامل الاقتصادي والأمن الإقليمي.

٣٦- ودعم المكتب مشاريع وأنشطة تهدف إلى تعزيز النزاهة في عمل أجهزة الشرطة وسائر سلطات إنفاذ القانون في بلدان مثل بنما وبوركينا فاسو وتونس والسلفادور وفييت نام وكينيا. ففي السلفادور، على سبيل المثال، يسَّر المكتب صياغة إجراءات عمل دائمة للأمانة المنشأة حديثاً المعنية بالمسؤولية المهنية في جهاز الشرطة المدنية الوطنية، وإجراءات لتنظيم العمل المشترك بين الشرطة المدنية الوطنية والقوات المسلحة. وساعد المكتب أيضاً على وضع منهجية لقوات أمن الحدود لرصد مخاطر الفساد وعلى تنفيذ رصد المخاطر داخل جهاز الشرطة الوطنية في بنما. وإلى جانب ذلك، شارك المكتب في مؤتمر إقليمي نظمه مكتب المفتش العام للشرطة الوطنية في بنما في آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات الجديدة في مجال منع الفساد. وعقد المكتب لقاءات في آذار/مارس ٢٠١٧ بين مسؤولين من أجهزة الشرطة والدرك ومن سلطة الجمارك في بوركينا فاسو للعمل على وضع استراتيجيات لنزاهة المؤسسات لهذه القوات المكلفة بإنفاذ القانون.

٣٧- وأطلق المكتب بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الشفافية الدولية مشروعاً لتعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد مسارات تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا (مشروع "كريمجست"). وضمن إطار هذا المشروع، نظم المكتب حلقة عمل تمهيدية في بنما

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ جمعت بين ممثلين من مختلف سلطات إنفاذ القانون التي تتعامل مع قضايا تهريب المخدرات في البلدان المشاركة. وركزت حلقة العمل على النزاهة والمساءلة في المؤسسات من أجل تعزيز فاعلية التحقيقات والصمود أمام اختراق الوحدات المعنية. وحدد المشاركون التحديات المشتركة والمجالات ذات الأولوية في تبادل المعارف وتقديم المساعدة التقنية في إطار المشروع.

**الجمارك**

٣٨- عقد المكتب في بنما في شباط/فبراير ٢٠١٦ حلقة عمل حول التعامل مع الممنوعات وتعزيز تدابير مكافحة الفساد، ضمت ممثلين من سلطة الجمارك والسلطة البحرية والسلطة المختصة بالقناة على الصعيد الوطني، بغية زيادة فهمهم لرصد مخاطر الفساد كأداة لاستبانة مخاطر الفساد وآثاره. وعُقدت في آذار/مارس ٢٠١٦ حلقات عمل مماثلة بشأن الفساد في سياق عمل الجمارك ضمت موظفين من السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. وعلاوة على ذلك، سوف ينفذ داخل سلطة الجمارك الوطنية ودائرة الحدود الوطنية في بنما المشروع الخاص برصد مخاطر الفساد والذي يدعمه المكتب. كما قدَّم المكتب عروضاً إيضاحية في حلقات عمل حول منع الفساد نُظمت لصالح سلطات الجمارك في السلفادور.

٣٩- ونظم المكتب في ناميبيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على التوالي، حلقتي عمل حول تقييم مخاطر الفساد، لصالح سلطة الجمارك وسلطة الموانئ. كما دعم المكتب وزارة المالية في ناميبيا في وضع خطة تنفيذ عملية لمواجهة المخاطر التي تم تحديدها. وفي المكسيك دعم المكتب إجراء تقييم لمدى مساهمة السياسات والبرامج الجديدة التي تنفذها سلطة الجمارك الوطنية في منع الفساد في أنشطة الجمارك.

**السجون**

٤٠- أنجز المكتب إعداد دليل تدابير مكافحة الفساد في السجون، الذي سوف يطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي إطار مشروع بشأن السجون في بنما، واصل المكتب دعمه لوحدة الرقابة التابعة لنظام المؤسسات الإصلاحية في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه.

**إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون**

٤١- تولى المكتب قيادة عملية وضع المذكرة الإرشادية التقنية المتكاملة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإصلاح قطاع الأمن التي أعدتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة والمنشورة في عام ٢٠١٦. وتساعد هذه المذكرة الإرشادية المسؤولين على إدماج تدابير مكافحة الجريمة المنظمة والفساد في عملية إصلاح قطاع الأمن وبذلك توطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان.

٤٢- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عقد المكتب حلقة عمل لإدارة عمليات حفظ السلام، والهيئة الدائمة للعدل والسجون، وقدرة الشرطة الدائمة، حول إدماج برامج مكافحة الفساد في الجهود الرامية لتدعيم مؤسسات العدالة الجنائية في ظروف ما بعد الصراعات. وواصل المكتب أيضاً تعاونه مع منظمة حلف شمال الأطلسي وقدَّم محاضرات حول مخاطر الفساد وأثرها على قضايا الدفاع. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بالجريمة، المنعقدة في بنما والتي نوقشت خلالها سياسات الأمن العام الإقليمية والنهج الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة. وقُدِّمت أيضاً عروض إيضاحية للجيش الألماني ومعهد الدفاع للدراسات القانونية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي.

## دال- القطاع الخاص

٤٣- واصل المؤتمر تسليمه بالدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في مجال منع الفساد ومكافحته، وبما للفساد من آثار كبيرة على القطاع الخاص. وأشير في القرار ٦/٦ إلى التعاون مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالأنشطة والتثقيف في مجال الاشتراء. وإلى جانب ذلك، اعتمد المؤتمر القرار ٥/٦ المعنون "بيان سانت بطرسبرغ بشأن الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال منع الفساد ومكافحته". ويحتوي التقرير الخاص بالمساعدة التقنية على معلومات تفصيلية عن دعم المكتب للقطاع الخاص وتعاونه معه في مجال منع الفساد ومكافحته (CAC/COSP/2017/3).

## هاء- المجتمع المدني والشباب

٤٤- أكد المؤتمر مجدَّداً في قراره ٦/٦ تسليمه بأنه، بالرغم من كون المسؤولية عن تنفيذ الاتفاقية تقع على عاتق الدول الأطراف، ينبغي تقاسم مسؤوليات الترويج لثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ومنع الفساد بين الجميع وأن تشمل تلك المسؤوليات تشجيع أفراد وجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في هذا المجال، وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية.

### منظمات المجتمع المدني

٤٥- واصل المكتب تشجيع مشاركة جماعات من خارج القطاع العام في مبادرات مكافحة الفساد، بما في ذلك تشجيع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشباب على المشاركة في غالبية أنشطته ومشروعاته.

٤٦- وأطلق المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ أول حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني في منطقة المحيط الهادئ حول مكافحة الفساد، بمشاركة من ١٣ بلداً من بلدان المحيط الهادئ الجزرية، وتناولت الحلقة موضوعات إشراك المواطنين والمسؤولية الاجتماعية والاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقات عمل قطرية في مجال النزاهة في بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر

مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو بالتعاون مع منظمات جامعة للمنظمات غير الحكومية.

٤٧- ودعم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ أربعا من منظمات المجتمع المدني في تونغا وفيجي وكيريباس وناورو لتنفيذ مشاريع في مجال المساءلة الاجتماعية في بلدانها بغية العمل على زيادة الشفافية والمساءلة لدى الحكومات الوطنية والمحلية، وكذلك لتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين.

٤٨- وفي عام ٢٠١٥، احتفل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٩ كانون الأول/ديسمبر باليوم الدولي لمكافحة الفساد، بتنظيم حملة مشتركة. وتلقى أكثر من ٨٠ مكتباً من المكاتب الميدانية التابعة للمكتب والبرنامج الإنمائي مجموعة مواد الحملة، وقامت هذه المكاتب بتنظيم مجموعة من الفعاليات الوطنية والأنشطة المحلية. واستُكمل ذلك بحملة على الإنترنت، تحت وسم "#breakthechain"، وصلت إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص من خلال قنوات التواصل الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٦، انطلقت حملة جديدة ستمتد لعدة سنوات تحت شعار "متحدون ضد الفساد"، هدفت إلى تسليط الضوء على الفساد باعتباره إحدى العقبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونُظمت الحملة بلغات عديدة، ونشرت على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي، ووصلت إلى أكثر من ٥٤ مليون شخص - وهو أكبر عدد على الإطلاق تصله حملة من المكتب. كما قدَّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٣ منحة صغيرة لمنظمات المجتمع المدني في منطقة المحيط الهادئ لتنفيذ أنشطة في اليوم الدولي لمكافحة الفساد في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

٤٩- وبغية تدعيم قدرة المجتمع المدني على الإسهام في تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها، وفر المكتب وائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حتى الآن، تدريبا يتعلق بآلية الاستعراض لـ٢٨٦ من ممثلي المجتمع المدني في ١٠١ من البلدان.

**الشباب**

٥٠- عمل المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ عملا مكثفا مع مجلس منطقة المحيط الهادئ للشباب ومجالس ومنظمات الشباب القطرية على زيادة الوعي بشأن الفساد. فعلى سبيل المثال، شارك المكتب في حلقة عمل للشباب حول الدعوة إلى المناصرة نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع وزارة الشباب والرياضة في فيجي، وأسهم في مناقشات حول النزاهة والمساءلة والشفافية انعكست في الوثيقة الختامية المتعلقة بالتحديات التي يواجهها الشباب.

٥١- وعيَّن المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ مسؤولا مختصا بشؤون الشباب في المنطقة لزيادة الدعم المقدَّم للشباب العاملين في مبادرات مكافحة الفساد. ونُظم العديد من حلقات العمل والأنشطة القطرية في مجال النزاهة للشباب في توفالو وتونغا وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس. وكان من الآثار الجانبية لذلك قيام الشباب المشاركين بتأسيس مجموعات شبابية نشطة في مجال مكافحة الفساد في كيريباس وتونغا.

٥٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ ومنتدى شباب منطقة المحيط الهادئ، بدعم من مبادرة التعليم من أجل العدالة التابعة للمكتب ومن جامعة واشنطن ولي، المختبر الإقليمي للابتكار للشباب في مجال مكافحة الفساد. وجمع هذا الحدث ٢٣ ممثلاً للشباب من ١٣ من بلدان المحيط الهادئ وأقاليمه الجزرية لوضع حلول مبتكرة لمواجهة تحديات الفساد في مجالات مختارة من مجالات السياسات.

٥٣- وفي عام ٢٠١٥، وضع المكتب أيضا منهجية مبتكرة لترويج ثقافة الامتثال للقانون لدى صغار السن في المكسيك. وبناءً على تقييم لتسعة عشر برنامجاً محلياً، أعد المكتب "منهجية تعزيز روح المواطنة"، باعتبارها استراتيجية وقائية شاملة.

٥٤- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، دعم المكتب موريشيوس في تجريب نموذج لمحاكاة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لصالح طلاب المدارس الثانوية. وضم هذا المؤتمر النموذجي طلاباً من ٤٥ مدرسة ثانوية من جميع أنحاء البلاد، وأدى إلى زيادة الوعي واعتماد قرار صادر عنه. وقدَّمت موريشيوس هذا القرار الشبابي بصفة ورقة غرفة اجتماعات خلال الدورة السابعة لفريق استعراض التنفيذ (CAC/COSP/IRG/2016/CRP.6).

**الصحفيون**

٥٥- عقد المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ حلقة عمل للصحفيين في منطقة المحيط الهادئ في آب/أغسطس ٢٠١٥ من أجل زيادة الوعي بالاتفاقية وبدور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، أفضت إلى قيام المشاركين بنشر أكثر من ٣٠ تقريراً ومقالاً (على سبيل المثال، في محطات الإذاعة والتلفزة وفي الصحف) عن مكافحة الفساد. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، تشارك المكتب والرابطة النيجيرية لمكافحة الفساد في تنظيم فعالية حضرها ٤٠ مشاركاً من وسائل الإعلام في النيجر للتوعية بالاتفاقية وبمشروعي قانونين بشأن مكافحة الفساد في النيجر.

٥٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، دعم المكتب اعتماد خطة استراتيجية لخلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا، في اجتماع استضافته مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا في داكار. ونظم المكتب، بالشراكة مع الخلية، حلقة عمل حول الصحافة الاستقصائية الدولية في منطقة الساحل عُقدت في بوركينا فاسو في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وضمت صحفيين من جميع أنحاء غرب أفريقيا إلى جانب خبراء دوليين.

## واو- المبادرات التعليمية والأكاديمية

٥٧- عملا بقراري المؤتمر ٦/٦ و١٠/٦، يواصل المكتب دعم مبادرات التثقيف في مجال مكافحة الفساد وتنفيذ الفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ من الاتفاقية، من خلال مبادرتين تعليميتين رئيسيتين للتثقيف هما المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد ومبادرة التعليم من أجل العدالة. والمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد هي مبادرة أكاديمية تعاونية يقودها المكتب وتجمع بين الأكاديميين والمنظمات الدولية والحكومات بغية تعزيز التثقيف في الجامعات على مستوى العالم بشأن مكافحة الفساد. وحتى تاريخه، شارك مشاركة فعالة في أنشطة هذه المبادرة أكثر من ٤٠٠ جامعة،

وأُعدت أداة تعليمية شاملة لمكافحة الفساد، وهي "قائمة موارد المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد" التي تحتوي على أكثر من من ٨٠٠ ١ المقالات والمنشورات والورقات البحثية المتصلة بالفساد والتي يمكن أن تستخدمها الجامعات في برامجها الحالية.(٤)

٥٨- وهناك مورد رئيسي مرتبط بالمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد وهو المقرَّر النموذجي الجامعي لتدريس الاتفاقية، الذي أعدَّه المكتب وأتاحه عبر الإنترنت مجاناً باللغات الإسبانية والإنكليزية والصينية والعربية والفرنسية.(٥) ومن المزمع إتاحة النسخة الروسية قريباً. ويستخدم المقرَّر الاتفاقية كإطار لمساعدة الطلاب الجامعيين على فهم مختلف أشكال الفساد والتدابير اللازمة لمكافحة الفساد بفاعلية.

٥٩- وبغية المساعدة على تعزيز شبكة الأكاديميين الذين يدعم بعضهم بعضاً في عقد دورات دراسية عن مكافحة الفساد، يعقد المكتب اجتماعات وحلقات عمل على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. كما عقدت المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد ندوة عالمية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ شارك فيها أكثر من ١٠٠ أكاديمي. وأعقب ذلك اجتماع عام للمبادرة نظمه المكتب بالشراكة مع مركز سيادة القانون ومكافحة الفساد وعُقد في قطر في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لمناقشة الوسائل المبتكرة لتدريس مكافحة الفساد وسبل تحسين موارد المبادرة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، نظم المكتب في بوركينا فاسو حلقة عمل وطنية بشأن المبادرة لدعم الأكاديميين في إدماج دروس في برامجهم الدراسية عن مكافحة الفساد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ نظم المكتب اجتماعاً إقليمياً للمبادرة بمشاركة أكثر من ٣٠ أكاديمياً من ١١ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقد المكتب اجتماعات في الاتحاد الروسي مع معهد الدولة للعلاقات الدولية في موسكو ووزارة الخارجية حول تعزيز التعاون في سياق المبادرة. وعُقد في نفس الشهر اجتماع إقليمي في تيرانا شارك فيه أكثر من ٣٠ أكاديمياً من جنوب شرق أوروبا. وعُقد في سنغافورة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ اجتماع إقليمي لأكاديميين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٠- والمشروع التعليمي الكبير الثاني الذي أطلقه المكتب هو مبادرة التعليم من أجل العدالة،(٦) وهو جزء من البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء ثقافة الامتثال للقانون لدى الأطفال والشباب من خلال توفير مواد تعليمية مناسبة لسنهم بشأن المواضيع المتعلقة بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة، بما في ذلك مكافحة الفساد، وإدماج تلك المواد في المناهج الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وأُنجزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ دراسة شاملة لمختلف نهج تدريس جوانب منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، بما فيها مكافحة الفساد، مع تركيز خاص على مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، نظم المكتب اجتماعات فريق خبراء لتبادل المعلومات عن التجارب الوطنية وتبادل الآراء بشأن الممارسات

(٤) متاحة على الرابط https://track.unodc.org/Education/Pages/ACAD.aspx.

(٥) متاحة على الرابط www.track.unodc.org/Academia/Pages/AcademicCourse.aspx.

(٦) انظر www.unodc.org/dohadeclaration/en/topics/education-for-justice.html.

الجيدة واستبانة التحديات التي تواجه تصميم المواد التعليمية المتعلقة بسيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الفساد، في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية.

٦١- وفي المرحلة الابتدائية، تركز مبادرة التعليم من أجل العدالة على ترويج وتدريس قيم مثل التقبل والنزاهة والاحترام والإنصاف. وسوف تسهم المواد التعليمية الجاري إعدادها في بناء القدرة على الصمود لدى الأطفال وتزويدهم بمهارات مثل مهارات تسوية النزاعات والتفكير النقدي والعمل الجماعي والتعاطف. وتعتبر هذه القيم والمهارات حاسمة الأهمية في غرس روح عدم التسامح مع الفساد وفي مساعدة الأطفال على حل المعضلات الأخلاقية.

٦٢- وفي إطار الأنشطة التي تنفذ في المرحلة الثانوية، تدعم مبادرة التعليم من أجل العدالة حاليًّا ترقية تطبيق خاص بالهواتف الذكية يهدف إلى تثقيف الطلاب في دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن مكافحة الفساد. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أطلقت المبادرة نداءً لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية أو الأكاديمية لتقديم مقترحات بشأن تطوير ألعاب تعليمية غير إلكترونية، بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد، وشرعت المبادرة كذلك في تطوير تطبيق ألعاب على الهواتف الذكية سوف يحتوي على مواد بشأن مكافحة الفساد.

٦٣- وفي آذار/مارس ٢٠١٧، عقدت مبادرة التعليم من أجل العدالة اجتماعاً لفريق خبراء لتطوير الدعم المقدَّم لفعاليات نماذج محاكاة الأمم المتحدة المتعلقة بالمجالات المشمولة بولاية المكتب، بما في ذلك مكافحة الفساد، من أجل تعزيز المعرفة بين طلاب المرحلتين الثانوية وفوق الثانوية. وسوف يطلق في أواخر عام ٢٠١٧ دليل لمنظمي مثل هذه المؤتمرات. وفضلا عن ذلك، دعمت المبادرة فعالية تخص النموذج الدولي لمحاكاة الأمم المتحدة نظمها الاتحاد الدولي لرابطات الأمم المتحدة وعقدت في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٦ ونوقشت خلالها مكافحة الفساد مع طلاب من المرحلتين الثانوية وفوق الثانوية.

٦٤- وتشمل مبادرة التعليم من أجل العدالة مرحلة التعليم فوق الثانوي، من خلال إعداد نمائط ومواد تعليمية تدعم الأكاديميين في أنشطتهم التدريسية والبحثية المتصلة بالمجالات المشمولة بولاية المكتب، ومنها الفساد والنزاهة والأخلاقيات. وقد عقدت المبادرة في آذار/مارس ٢٠١٧ اجتماع فريق خبراء بهدف دعم إعداد نمائط جامعية وكذلك تعزيز قدرات التدريس. وفي عام ٢٠١٧، عقد المكتب مؤتمراً، وحلقات دراسية، وحلقات عمل إقليمية للخبراء، في إسرائيل وإكوادور وفرنسا وفيجي وموريشيوس ونيجيريا والولايات المتحدة، حول مكافحة الفساد والنزاهة والأخلاقيات.

٦٥- ومن السبل الأخرى التي يشجع بها المكتب الأكاديميين والطلاب على التفكير في قضايا الفساد تقديم محاضرات في الجامعات حول عمل المنظمة في مجال مكافحة الفساد. ووفقا لذلك، قدَّم المكتب سلسلة من المحاضرات عن الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها وعن منع الفساد لطلاب ومهنيين من جهات من بينها رابطة طلبة القانون الأوروبية وجامعة جون كينيدي في الأرجنتين وكلية الإدارة الوطنية بفرنسا ومعهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية وجامعة أوكلاهوما بالولايات المتحدة والأكاديمية الإقليمية المعنية بالأمم المتحدة وجامعة زيغيد بهنغاريا وكلية فيينا للعلاقات الدولية وجامعة واشنطن ولي بالولايات المتحدة وجامعة جنوب المحيط الهادئ في

فيجي، وكذلك لمسؤولين من منطقة البحر الأسود ومن جنوب القوقاز ومن رابطة الإدارة الكورية بجمهورية كوريا.

٦٦- ويواصل المكتب تعاونه الوثيق مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال تقديم محاضرات عن المبادرات الأكاديمية. وفي بنما، تعاون المكتب مع الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد لأمريكا الوسطى والكاريبي في تقديم دورة للحصول على دبلوم الدراسات العليا مستلهمة من نموذج الدورة الدراسية الجامعية عن الاتفاقية الذي أعدته المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد.

**الأدوات والموارد المعرفية لمكافحة الفساد**

٦٧- واصل المكتب تحديث وإثراء بوابة الأدوات والموارد المعرفية لمكافحة الفساد (بوابة تراك) التي تحتوي على أخبار وأقسام فرعية تخص مجالات المكتبة القانونية والتعليم والقطاع الخاص (www.track.unodc.org).

٦٨- وواصل المكتب إعداد المنتجات المعرفية وإتاحة المنتجات الحالية بلغات أخرى كما هو موضح في عموم هذا التقرير. ويمكن الاطلاع على جميع هذه المنتجات على الموقع الإلكتروني للمكتب (www.unodc.org/corruption) وبوابة تراك (www.track.unodc.org). كما أنَّ أداة التعلّم الإلكتروني العالمية المكرسة للقطاع الخاص صارت الآن متاحة بأربع وعشرين لغة.[٧] وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أطلق المكتب دورة جديدة للتعلم الإلكتروني بشأن مكافحة الفساد تتألف من وحدتين منفصلتين هما "مدخل لمكافحة الفساد" و"منع الفساد". وهاتان الوحدتان متوافرتان بالفعل باللغتين الإنكليزية والعربية. وستليهما النسختان الإسبانية والفرنسية خلال الأشهر المقبلة.[٨]

## زاي- الأعمال الوقائية الأخرى والمواضيع المستجدة

**البيئة والحياة البرية**

٦٩- واصل المكتب إدماج مكافحة الفساد في البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات التابع له من خلال أنشطة الدعوة والتوعية بالصلات بين الفساد والجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات ومصائد الأسماك، وتقديم الدعم المباشر في العمليات للدول الأطراف.

٧٠- وعلى الصعيد العالمي، ساهم المكتب في الترتيب لعقد مؤتمرات عالمية في المملكة المتحدة وهولندا عن طريق توفير المعلومات والخبرات في مجال الفساد والجرائم المتعلقة بالحياة البرية. ونظم المكتب، منفرداً وبالتعاون مع شركاء، فعاليات جانبية على هامش الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، المنعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا؛ والمؤتمر الدولي السابع عشر لمكافحة الفساد، المنعقد في مدينة بنما؛ والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

(٧) انظر http://thefightagainstcorruption.org/certificate/.

(٨) انظر www.unodc.org/elearning/frontpage.jsp.

المنعقد في مراكش بالمغرب؛ والمنتدى العالمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة لعام ٢٠١٧ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، أعد المكتب ورقة معلومات أساسية لتوفير المعلومات اللازمة لإعداد المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد المتعلق بالاتجار غير المشروع في الأحياء البرية ومنتجات الأحياء البرية.

٧١- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، دعا المكتب إلى اتخاذ تدابير لمواجهة مسألة الفساد المرتبط بالحياة البرية في ثلاث فعاليات إقليمية منفصلة حضرها قضاة ومدعون عامون وصانعو سياسات. وفي منطقة آسيان، نظم المكتب حلقة عمل إقليمية في الفلبين حول تعزيز التعاون لمواجهة الفساد المتعلق بجرائم الحياة البرية والغابات.

٧٢- وللمكتب في أفريقيا برامج جارية واسعة النطاق مع سلطات إدارة الحياة البرية في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا للاضطلاع بأنشطة لتقييم مخاطر الفساد ولوضع وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف من آثار مخاطر الفساد. وفضلا عن ذلك قام المكتب، بالاشتراك مع وزارة العدل في الولايات المتحدة، ببناء قدرات المدعين العامين والقضاة المختصين بجرائم الحياة البرية، بما في ذلك فيما يتعلق بصلات جرائم الحياة البرية بالفساد وغسل الأموال. وشاركت في ذلك البرنامج حتى الآن ست دول أطراف من جنوب أفريقيا وخمس دول أطراف من وسط أفريقيا.

٧٣- وفي جنوب شرق آسيا، وضع المكتب قائمة مرجعية لتقييم مخاطر الفساد في صناعة الأخشاب. وعقد المكتب مع مفوضية مكافحة الفساد الماليزية حلقة دراسية لمناقشة تحديات الفساد والجرائم البيئية وتحديد التدابير المضادة الفعالة. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب أيضاً في اجتماع المائدة المستديرة الوطنية بشأن الفساد والجرائم البيئية الذي عُقد في ماليزيا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ والذي وضعت أثناءه السلطات الوطنية خارطة طريق للتصدي للفساد فيما يتعلق بالجرائم البيئية.

**النزاهة في الرياضة**

٧٤- وسَّع المكتب عمله في مجال نزاهة الرياضة توسيعاً كبيراً. وبحث الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بمنع الفساد، المنعقد في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، موضوع النزاهة في الرياضة، وعزز الوعي بهذه القضية المتزايدة الأهمية وفهمها.

٧٥- وتعززت شراكة المكتب مع اللجنة الأولمبية الدولية كثيراً خلال العامين الماضيين، وأدى ذلك إلى إعداد منشورين عن التلاعب بالمنافسات الرياضية، وهما الكتيب المشترك بين المكتب واللجنة والموجه للمشرّعين المعنون "أحكام القانون الجنائي النموذجية المتعلقة بالملاحقة القضائية للتلاعب بالمنافسات" والدراسة المرافقة له المشتركة بين المكتب واللجنة والمعنونة أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالملاحقة القضائية للتلاعب بالمنافسات، الصادرين في آب/أغسطس ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، على التوالي. كما تعاون المكتب مع اللجنة الأولمبية الدولية والإنتربول في تنظيم حلقة عمل حول مكافحة الجرائم في الرياضة عُقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وساعد المكتب أيضاً على إعداد الإعلان الصادر عن المنتدى الدولي الثاني لنزاهة الرياضة المنعقد في لوزان بسويسرا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٧٦- وعلاوة على ذلك، دعم المكتب واللجنة والأولمبية الدولية ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمملكة المتحدة استحداث مبادرة باسم الشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة، وذلك في باريس في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٧٧- ويواصل المكتب التعاون مع عدد من المنظمات والبلدان الأخرى بشأن نزاهة الرياضة. وقدَّم المكتب الدعم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في التحضير لعقد المؤتمر الدولي السادس للوزراء وكبار الموظفين المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة المنعقد في قازان بالاتحاد الروسي في تموز/يوليه ٢٠١٧. وأقام المكتب علاقة عمل قوية مع إيطاليا، بما في ذلك من خلال دعم مشروعها لمكافحة التلاعب بالمباريات ومن خلال إلقاء كلمة عن مكافحة التلاعب بالمباريات، في ميلانو في كانون الأول/يناير ٢٠١٧، بالتعاون مع وزارة الداخلية. وأسهم المكتب في اجتماع مائدة مستديرة لخبراء حول السياسات الرياضية نظمته أمانة الكومنولث في نيسان/أبريل ٢٠١٧. كما انخرط المكتب في نقاشات مع أطراف معنية مختلفة، مثل المفوضية الأوروبية والاتحاد الآسيوي لكرة القدم ومنظمة الرغبي العالمية، من أجل زيادة تعزيز النزاهة في الرياضة. وخلال عمله مع الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين ومع مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، شارك المكتب في فريق خبراء معني بالنزاهة في الرياضة.

٧٨- ونشر المكتب، مع المركز الدولي للأمن الرياضي، الدليل المرجعي للممارسات الجيِّدة في التحقيق في التلاعب بالمباريات، الذي صدر في آب/أغسطس ٢٠١٦. وفضلا عن ذلك، شارك المكتب في عدد من الأنشطة بالاشتراك مع المركز المذكور ومبادرة التحالف العالمي لنزاهة الرياضة. وأُعدت ونُشرت مواد تدريبية، باللغتين الإنكليزية والروسية، استناداً إلى الكتيب المعنون استراتيجية للاحتراز من الفساد في الأحداث العامة الكبرى، من أجل مواجهة خطر الفساد في تنظيم الأحداث العامة الكبرى.

**خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتخطيط برامج الأمم المتحدة**

٧٩- واصل المكتب، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد حلقات عمل لبناء القدرات لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إدماج تدابير مكافحة الفساد في برامج الأمم المتحدة، وبخاصة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعُقدت حلقات عمل وطنية للفرق القطرية في كل من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا والفلبين. وتعرفت الفرق القطرية، المؤلفة من ممثلين عن مختلف منظمات الأمم المتحدة الموجودة في كل بلد، على دور الاتفاقية وعلى منع الفساد باعتبار ذلك عاملا محفزا للتنمية والحد من الفقر. كما ساعد المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ على إدماج تدابير مكافحة الفساد في استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ (٢٠٢٢-٢٠١٨)، التي هي إطار للتنمية المستدامة يخص ١٤ بلداً وإقليماً جزرياً في المحيط الهادئ.

٨٠- وقام المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديث المواد التدريبية من أجل مواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومن أجل إثرائها ببيانات جديدة مستمدة من البحوث وبأمثلة لحالات عملية. واستناداً إلى تلك الجهود، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب

وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بإعداد دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن مكافحة الفساد وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ غايات الهدف ١٦.

٨١- ويعمل فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب على وضع منهجيات لدعم قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالحوكمة والعدالة والفساد، كما يعمل في الوقت الراهن على إعداد دليل عن الدراسات الاستقصائية للفساد بالتعاون مع مركز التميز في الإحصاءات المتعلقة بالحكومة والجريمة والإيذاء والعدالة المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا. وشارك المكتب أيضاً في العديد من الفعاليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بغية تقديم مساهمات بشأن مكافحة الفساد باعتبارها عاملاً ميسراً لتحقيق التنمية المستدامة.

**البحوث**

٨٢- قدَّم فرع الأبحاث التابع للمكتب دعماً للمكتب الوطني النيجيري للإحصاءات في إجراء دراسة استقصائية واسعة النطاق للأسر المعيشية حول الفساد وفقاً لتجربة السكان. ونُشر التقرير التحليلي للدراسة في تموز/يوليه ٢٠١٧.

**المنظور الجنساني**

٨٣- يواصل المكتب وضع المنظور الجنساني في الاعتبار بصفته مسألة جامعة في عمله، استناداً إلى مذكرة إرشادية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المكتب. ويسعى المكتب على وجه الخصوص إلى تحديد الجوانب المتصلة بالمنظور الجنساني في مبادراته الخاصة ببناء القدرات، وإدماجها في تلك المبادرات عند الاقتضاء، ويرصد مشاركة المرأة في الأنشطة التدريبية.

## ثالثاً- إطار تقديم المساعدة ومواردها

٨٤- طلب المؤتمر إلى الأمانة في قراره ٦/٦ أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع مقدِّمي المساعدة الثنائية والمتعدِّدة الأطراف، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، وخصوصاً البلدان النامية، بناءً على طلبها ورهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل المضي في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بأشكال منها تقديم مساعدة مصممة حسب الحاجة من أجل المشاركة في عملية الاستعراض الخاصة بالفصل الثاني. ودعا المؤتمر الدول الأطراف والجهات المانحة الأخرى إلى تقديم موارد من خارج الميزانية للأغراض المحددة في القرار ٦/٦، وفقا لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. وعلاوة على ذلك، شدد المؤتمر على أهمية تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتمويل الكافي والوافي لتمكينه من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، وشجع الدولَ الأعضاء على أن تقدِّم تبرُّعات كافية للحساب المشار إليه في المادة ٦٢ من الاتفاقية، الذي يُدار في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي تحتاجها من أجل بناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية.

٨٥- وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وذلك من خلال الاضطلاع بالأنشطة التشريعية وبناء القدرات ومن خلال إعداد المنتجات المعرفية. وفي حين شملت تلك المساعدة كامل نطاق الاتفاقية، يركز هذا التقرير على المبادرات والأنشطة الرامية إلى تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦.

٨٦- واستطاع المكتب من خلال العديد من المشروعات العالمية تقديم المشورة والخبرة للدول الأطراف بناءً على طلبها، بما في ذلك المشروعات المعنونة: "صوب نظام عالمي فعَّال لمكافحة الفساد" و"العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد" و"برنامج الموجِّهين المعنيين بمكافحة الفساد". وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استعيض عن تلك البرامج بالبرنامج العالمي الشامل لمنع الفساد ومكافحته من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وذلك لتركيز عمل المكتب وتبسيطه. كما يحصل المكتب على تمويل إضافي من خلال مشروعات عديدة ذات تركيز إقليمي أو مواضيعي، من بينها البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، والمشروع الإقليمي مكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع دعم التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد مسارات تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا (كريمجست)، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات.

٨٧- وأدى موظفو المكتب العاملون في المقر الرئيسي، ولا سيما المستشارون الإقليميون والوطنيون المعنيون بمكافحة الفساد، دوراً فعالاً في تنفيذ مبادرات المساعدة التقنية المبينة في هذا التقرير. ووفروا خبرات مهنية يمكن الاستعانة بها على وجه السرعة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، ويسروا تقديم الدعم في مواقع العمل للدول الأطراف. ويوجد الآن مستشارون يضطلعون بمسؤوليات إقليمية في فيجي (للمحيط الهادئ) وتايلند (مستشار لجنوب شرق آسيا وآخر لجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا معا) والسنغال (لغرب ووسط أفريقيا) وبنما (لأمريكا الوسطى والكاريبي). ويوجد مستشار عالمي كبير في فيينا ومستشارون ذوو تركيز قطري في السلفادور وغيانا وقطر. وخلال الفترة المبلغ عنها أوقف عدد من وظائف المستشارين بسبب عدم كفاية التمويل، وهم المستشارون الموجودون في كل من جنوب أفريقيا (لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي) ومصر (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وفيينا (للدول الجزرية الصغيرة النامية)، كما أوقفت وظيفة مستشار وطني لموزامبيق.

٨٨- ونفَّذت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، بدعم من موظفي المقر الرئيسي، مشاريع ميدانية لمكافحة الفساد في بلدان عديدة، من بينها إندونيسيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وتيمور-ليشتي والسلفادور والعراق وكولومبيا وكينيا ومصر ونيجيريا، وكذلك كوسوفو.

٨٩- وفي حين يوفر البرنامج العالمي إطاراً متيناً للتنفيذ، فإنَّ تقديم المساعدة على أرض الواقع استجابة للطلبات الواردة يتعرقل أو يتعذر تماماً في كثير من الأحيان بسبب عدم توافر الأموال لمنطقة بعينها أو لمجال مواضيعي بعينه. ويُخصص جزء كبير من التبرعات الخارجة عن الميزانية التي ترد لدعم المشاريع إمَّا بحسب المناطق الجغرافية أو بحسب المواضيع، الأمر الذي يحد من قدرة المكتب

على الاستجابة الوافية لاحتياجات وطلبات المساعدة التقنية المحددة. ومن ثم فإنَّ زيادة الدعم المقدَّم من الشركاء الإنمائيين والجهات المانحة الأخرى وتوفيره على المدى الطويل ضروري لمواصلة عمل المستشارين الإقليميين والوطنيين. وتحظى دراية المكتب بتقدير كبير من جانب الدول الأطراف وكذلك من جانب الأطراف المعنية الأخرى، ويتضح ذلك من تزايد عدد طلبات المساعدة. ومن المتوقع أن يستمر ذلك بالنظر إلى الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.

## رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٩٠- لعل المؤتمر يود أن ينظر في التقدُّم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٦/٦ والصعوبات المعترضة لدى تنفيذه، وأن يقترح التدابير التي ينبغي اتخاذها في المستقبل في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، لعل المؤتمر يود أيضاً أن يستفيد من الاستنتاجات والتوصيات التي قدَّمها الفريق العامل المعني بمنع الفساد في اجتماعاته السابقة.

٩١- ولعل المؤتمر يود أن يسلط الضوء على الحاجة إلى توفير التمويل الكافي للمكتب وإلى توفير موارد من خارج الميزانية من أجل مواصلة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن ثم، فلعل المؤتمر يود أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى إعادة تأكيد التزامها بمنع الفساد، بما في ذلك من خلال المبادرات والتعاون وتوفير الموارد المالية من جانبهم، وبخاصة في شكل تبرعات متعدِّدة السنوات ومخصَّصة بشروط ميسَّرة من خارج الميزانية.